يبطل كالعمل الكثير لم يبطل الا بالشروع فيه انها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لاعادة ما غسله بعدم العزم اه ما يؤيده له وضوء اي كان نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها بأني متطهر الا بأني بالوضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانها علقتها بما لا يتوقف على وضوء فضرب يبعد ان ربطها بالقراءة ونحوها من كل ما يندب له الوضوء صيرها معلقة عليه والتعليق بما لا يتوقف على الوضوء يبطله كقراءة القرآن او الحديث كان قال نويت استباحة قراءة القرآن او الحديث قال ذلك لا يصح اه مبدلي او الحديث هو قال ان كان الوضوء لهما كالقرآن لكن الثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لابد مما حصول ذلك من قصد حفظ ألفاظه وتعلم احكامه وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاتصال السند على ما نقله ابن العماد عن الشيخ بن اسحاق في شرح اللمع ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا لان الثواب لا يخلو عن فائدة ولو لم تكن الا عود بركة صلى الله عليه وسلم علي القارئ والمسئ لكان لهذا ذلك كما في ياوما استظهره ح يوافقه اطلاق التولدي وحج كما ذكره ع ش على م ر وقوله لانبيا د على الصلاة على النبي فيه نظر لانه دعا من الله بالرحمة ينبغي انه يكفي معتمد في الفتاوي اي فتاوي شيخنا اه وفي ارض نقد ض لها اي من المصنفين وما ذكره من التفصيل هو المعتمد وهو انه ان نوى ما يندب له الوضوء وحده لم يصح اربع ما ينوقف على الوضوء صح فرضا اي ثلاث لو نوى الا بأنقال هذا اللفظ وهو هذا اقل نويت الوضوء لاصلي به ولا اصلي به خلاف ما لو قال لاصلي به الظهر ولا اصلي به العصر فانه يصح وله ان يصلي به ما شاء من الصلوات

بخلاف

بخلاف ما لو نوى رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه فلو اراد احد كما قاله البغوي ان حدثه لا ينجزي اذا بقي بعضه بشي كلحد هذا المعتمد شهد ، وكذا رفع ان بكان نجس اي نجاسة غير معفو عنها بلا حايل الثانية او الثالثة اي في حدثه او اعتقاده لا في الواقع بل هذا صحيح الاولى لعدم التطهير بالوضوء اذا لا بقال ثانية ولا ثالثة حتى تأتي الاولى او يقال ثانية وثالثة بحسب الصورة وان كانت هي الاولى في نفس الامر بنية التنفل اي بقصد انها ثانية او ثالثة فتكون نافلة لا بقصد انها فرض لان الفرض عند شك وفي تيمم لما للوجه فالمراد بالنية المعنى اللغوي وهو القصد لشيئين اذا للاول اي بانه فرضا او افضل فاعاد الوضوء او الغسل الذي عليه وجهه انه في الحسبان نادر فرفع الحدث فجلد ثم في التجديد وسميته هذا الوضوء مجددا تجوز لعدم تمام الاول ليقيا للمة التي بينهما لانه اي تجديد الوضوء وجبه اي من حيث الاعتياد لانه اذا غسل شيأ قبل الثانية حرم عليه وعند بعضي مع او غسل الى اظهر اي ولو شعرا خارجا عن حد الوجه او باطن شعر كثيف لا خوله في حد الوجه خلاف جواب الراسه فلا يكفي قرن النبه بها وان وجب غسلها شفاحلا فالما في حاشية قرن من انه لا يكفي قرنها باطن الشعر الكثيف وفي ع ش على م ر بعضي جواز اقرانه الثانية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لان غسل لا بد له وفاقا لم راي وعليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لاحتاج لتجديد النية لخروجه عن السطح الذي وجوبه اه قال العلامة الشوبري على التجديد والمائي في النية

Copyright © King Saud University